

The Centre of Halabja
Against Anfalization and
Genocide of the Kurds
C.H.A.K
www.chak.be



Nawendî Helebce
Dij be Enfalîrdîn u
Cînosaydî Geli Kurd
CAK
chak_org@yahoo.com

بيان صحفي لمركز حلبجة – چاك، حول محاولة الرئيس العراقي تجاوز القانون و تخفيف الاحكام عن مجرمين صدرت بحقهم أحكام بالاعدام

بعد أن اصدرت المحكمة العراقية العليا أحكامها العادلة بصدد عدد من المتهمين في عمليات الانفال السيئة الصيت و التي نفذت ضد أبناء الشعب الكوردي في نهاية الثمانينات، ومن بينهم المجرم سلطان هاشم الذي كان وزيراً للدفاع في عهد الدكتاتور المقبور صدام حسين والذي قام بالاشراف المباشر على تلك العمليات، و بعد أن استقبل الشعب الكوردي و العراقي تلك الاحكام بارتياح بالغ، تحاول الان العديد من الاطراف الحكومية و الحزبية و على رأسهم رئيس العراق جلال الطالباني بتخفيف تلك الاحكام و تعديلها في تدخل شخصي منه، ضاربا بذلك القانون و الدستور العراقيين عرض الحائط، في الوقت الذي من المفروض أن يكون هو الحامي الاول للدستور و المطبق الاول للقوانين لا سيما أنه رجل قانون.

فحسب المادة 27 من قانون المحكمة الجنائية العليا رقم 10 سنة 2005 ، لا يجوز لأية جهة بما فيها رئيس الجمهورية تخفيف أو تعديل أو اصدار مراسيم جمهورية بهذا الصدد، وتصلح الأحكام القضائية واجبة التنفيذ خلال 30 يوماً من تاريخ اصدار القرار في الجلسة القطعية . وكانت الجلسة القطعية في محكمة التمييز يوم 9/4 . وبهذا يتحول الرئيس العراقي الى سبب في تجاوز المدة القانونية لتنفيذ الاحكام. كما أن المادة 73 من الدستور العراقي تتضمن صلاحيات رئيس الجمهورية بأصدار قرار بالعفو عن المحكومين عفواً خاصاً بطلب من رئيس الوزراء في الحالات التالية فقط: جرائم الفساد الإداري و المالي ، جرائم الأرباب و الجرائم الدولية .

إذا حسب الدستور العراقي لا يحق لرئيس الجمهورية و غيرة العفو عن المحكومين بجرائم ضد الانسانية .

أن منظمتنا المعنية الاولى بعد أهالي الضحايا بقضية الانفال و حلبجة و جرائم الابادة الجماعية ضد الشعب الكوردي، اذ تدین هذا التدخل في تنفيذ القانون حيال مجرمين اثبتت المحكمة العراقية العليا ارتكابهم لتلك الجرائم ندعو في الوقت نفسه جميع الجهات العراقية الاخرى و الذين يحاولون التدخل في تغيير قرار الحكم بالابتعاد عن تجاوز القانون و استقلالة. كما أننا ندعو السيد رئيس الوزراء نوري المالكي بالمضي قدماً في حماية القانون و تنفيذة على الاقوياء و الضعفاء على حد سواء. كما نعرب عن أستعدادنا الكامل لاتخاذ جميع الوسائل الديمقراطية و السلمية و الجماهيرية من أجل افشال محاولات الرئيس العراقي

و باقي القوى للتنصل من تنفيذ القانون في قضية الانفال و غيرها من القضايا الانسانية و سنقوم بالعديد من الفعاليات منها التظاهر أمام السفارات العراقية في الخارج.

مركز حلبجة ضد انفلة و ابادة الشعب الكوردي – چاك

26-09-2007

www.chak.be

chak_org@yahoo.com